هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير المراجعة التتبعية للبرامج الأكاديمية

برنامج البكالوريوس في الحقوق

جامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 22 فبراير 2012

قائمة المحتويات

1. نبذة عن المراجعة التتبعية للبرامج الأكاديمية 1

2. السياق المؤسسي والبرامجي لعملية المراجعة..... 2

3. المراجعة التتبعية للمؤشر (1): المنهج الدراسي..... 4

4. المراجعة التتبعية للمؤشر (2): كفاءة البرنامج..... 8

5. المراجعة التتبعية للمؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين.....11

6. المراجعة التتبعية للمؤشر (4): كفاءة إدارة وضمان الجودة.....13

7. الاستنتاج العام.....15

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب - مملكة البحرين 2012

1. نبذة عن المراجعة التتبعية للبرامج الأكاديمية

تعد الزيارة الميدانية لغرض متابعة مراجعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والتابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، جزءًا من دورة مستمرة لضمان الجودة، والمراجعة، وإعداد التقارير والتحسين.

وُتطبق عملية المراجعة التتبعية هذه على كافة البرامج التي تكون قد خضعت للمراجعة ضمن 'الدورة – 1' من عمليات مراجعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والتي منحت الحكم "على قدر محدود من الثقة". أما تلك البرامج التي منحت الحكم "غير جدير بالثقة"، فإنها ستخضع لمراجعة كاملة من جديد.

لقد تمت كتابة الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير كجزء من المرحلة رقم 2 من المراجعة التتبعية للبرامج الأكاديمية، بحسب ما هو موضح في دليل مراجعة البرامج الأكاديمية الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والمقترنة بالعملية المستمرة لمراجعة الجودة المؤسسية والأكاديمية وتعزيزها لدى مؤسسات التعليم العالي الموجودة في مملكة البحرين.

1-1 تتمثل أهداف المراجعة التتبعية فيما يلي:

(i) تقييم ما تحقق من تقدم في تعزيز وتحسين جودة برنامج البكالوريوس في الحقوق الذي تطرحه جامعة العلوم التطبيقية ،(على ضوء المؤشرات الأربعة التي وضعتها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب) منُذ أن تم التقييم الأصلي للبرنامج في شهر أكتوبر 2010، والذي نشر تقريره في فبراير 2011.

(ii) تقديم المزيد من المعلومات والدعم للتحسين المستمر للمعايير الأكاديمية ولعملية تعزيز جودة التعليم العالي الذي تقدمه المؤسسة، وعلى وجه التحديد في برنامج البكالوريوس في الحقوق الذي تطرحه جامعة العلوم التطبيقية، وبرامج التعليم العالي المطروحة في مملكة البحرين ككل.

2. السياق المؤسسي والبرامجي لعملية المراجعة

لقد أُجريت عملية المراجعة الأصلية لبرنامج بكالوريوس الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية بمملكة البحرين من قبلِ وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في شهر أكتوبر 2010، وتم نشر تقرير المراجعة في فبراير 2011.

وقد كان الحكم العام الذي أصدرته لجنة المراجعة الأصلية، ووفقًا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية الصادر عن الوحدة بأن هناك "**قدر محدود من الثقة**" ببرنامج بكالوريوس الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية بمملكة البحرين. ولذلك، فإن لجنة المراجعة التتبعية قد أخذت بعين الاعتبار الأدلة التي قدمتها جامعة العلوم التطبيقية إلى الوحدة، وخطة التحسين التي أعدتها الجامعة، وتقرير التقييم الذاتي الثاني إلى جانب الزيارة الميدانية لغرض المتابعة والوثائق الأساسية الأخرى ذات الصلة بعملية المراجعة.

لقد أصدرت لجنة المراجعة الأصلية الأحكام التالية على كل مؤشر من المؤشرات الأساسية الأربعة، فيما يخص برنامج بكالوريوس الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية:

المؤشر 1: "المنهج الدراسي"؛ **غير مستوف** لهذا المؤشر.
المؤشر 2: "كفاءة البرنامج"؛ **مستوف** لهذا المؤشر.
المؤشر 3: "المعايير الأكاديمية للخريجين"؛ **مستوف** لهذا المؤشر.
المؤشر 4: "فاعلية إدارة وضمان الجودة"؛ **مستوف** لهذا المؤشر.

وبناء على ما تقدم، ركز الجزء الأكبر من وقت زيارة المتابعة على إعادة فحص البرنامج، وعلى عمليات ضمان وتعزيز الجودة المرتبطة بالمؤشر الذي يكن فيه البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى لمتطلبات وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في وقت الزيارة الميدانية الأصلية والتي تمت في الفترة 26–28 أكتوبر 2010 (وهو المؤشر 1– المنهج الدراسي) ، إلى جانب التعرف على مدى انعكاس التوصيات التي تقدمت بها لجنة المراجعة الأصلية بخصوص هذا المؤشر على خطة التحسين التي أعدتها المؤسسة، وفيما إذا كانت تلك التوصيات قدُ نفِّذت بالكامل في برنامج بكالوريوس الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية عند القيام بزيارة المتابعة.

ومع ذلك، لابد من القول هنا أن مؤشرات كفاءة البرنامج، المعايير الأكاديمية للخريجين، وفاعلية إدارة وضمان الجودة قد تم أخذها بعين الاعتبار كذلك خلال زيارة المتابعة هذه في شهر فبراير 2012 من حيث التوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة الأصلية في 2010.

وأما الهدف من الأجزاء التالية الواردة في تقرير المراجعة التتبعية هذا فهو جدولة التقدم الحاصل في برنامج البكالوريوس في الحقوق، الذي تطرحه جامعة العلوم التطبيقية منذ أن خضع البرنامج للمراجعة الأصلية، وتحديد القدر المتحقق من خطة التحسين على النحو الذي يوضح، وبصورة مرضية، أن التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الماضية قد تم تنفيذها بصورة ملائمة.

2-1 تعليقات شاملة للمراجعين على التقدم المُبيِّن في برنامج بكالوريوس الحقوق الذي تطرحه جامعة العلوم التطبيقية

تناقش الأجزاء من 3 إلى 6 من هذا التقرير مقدار ما قام به الفريق المسئول عن برنامج بكالوريوس الحقوق المطروح في جامعة العلوم التطبيقية، في التعامل بصورة كافية مع التوصيات تقدمت بها لجنة المراجعة الأصلية، عند مراجعة هذا البرنامج في شهر أكتوبر 2010، وتم نشرها في تقرير المراجعة الصادر في فبراير 2011.

يستند التقييم الحالي على الأدلة المتوفرة في تقرير التقييم الذاتي الثاني والمقدم في ديسمبر 2011، وإلى الملاحق ذات الصلة والمرفقة مع التقرير، وإلى تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج، وخطة تحسين البرنامج، وتقرير المراجعة المؤسسية للجامعة، وإلى كم لا بأس به من المواد الإضافية التيُ قدمت إلى لجنة المراجعة حتى الساعة 6:00 من مساء يوم الأربعاء 22 فبراير 2012.

ولابد من الإشادة هنا بكلٍّ من المؤسسة، وفريقها المسئول عن البرنامج، على الجهد الملحوظ الذي بذلوه في إعداد الأدلة الداعمة منذ تقديم خطة التحسين إلى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ومن ثم معالجة افتقار خطة العمل الأصلية للتحديد عند معالجتها للتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلية.

3. المراجعة التتبعية للمؤشر (1): المنهج الدراسي

يقيم هذا الجزء مدى التزام برنامج بكالوريوس الحقوق بجامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين، بالتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج في شهر فبراير 2011 ، فيما يتعلق بالمنهج الدراسي، والتدريس، وتقييم إنجازات الطلبة، وأثر ذلك في القرار العام الذي اتخذته لجنة المراجعة التتبعية فيما إذا كان البرنامج المعني قد استوفى أو تجاوز مقدمات التنفيذ الواردة في 'الملحق رقم: (1) مداخل التخطيط الخمس لمتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات ' في هذا التقرير.

3-1 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة التتبعية بخصوص المنهج الدراسي، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى الملاحظات التالية:

- تم إعادة صياغة رؤية ورسالة الكلية بما يراعي أن تتوافق أهداف الكلية المعلنة مع رسالتها.
- وفقاً للخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس في الحقوق المعدلة 2011 أصبحت متطلبات التخرج 132 ساعة معتمدة (بزيادة قدرها3 ساعات معتمدة)، وهي تنقسم إلى متطلبات جامعية، ومتطلبات كلية ومتطلبات تخصص الزامية واختيارية .
- تم تخفيض ساعات متطلبات الجامعة إلى 18 ساعة معتمدة بدلا من 21 ساعة قبل التعديل، أما متطلبات الكلية فتبلغ 24 ساعة معتمدة، ومتطلبات التخصص فتبلغ 90 ساعة معتمدة منها 78 ساعة الزامية و12 ساعة اختيارية.
- أُضيف إلى البرنامج عدد من المقررات الاختيارية تُدَّرس باللغة الإنجليزية وهي: قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات Eng 602113 وقانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية Eng 602114
- كما تقرر تدريس بعض المقررات الاجبارية والاختيارية باللغة الإنجليزية، بعد أن كانت تدرس باللغة العربية وهي: مبادئ القانون التجاري Eng 601121 – إجباري، القانون الدولي العام Eng 602152 إجباري، قانون التجارة الدولية Eng 601329 اختياري، والمنظمات الدولية Eng 602452 اختياري.

- وقد أدى ذلك الى ارتفاع عدد المقررات الاختيارية إلى 19 مقرر اختياري و بالتالي زيادة فرص الطالب في الاختيار بين المقررات بما يتفق مع رغباته. كما تم وضع خطة تراعي طرح جميع المقررات الدراسية الاختيارية خلال العام الدراسي.

- تم اضافة عدد من المقررات الأساسية للبرنامج وهى مواد لازمة لبناء العقلية القانونية ولإكساب الطالب المهارات العملية كالاتي: مقرر مبادئ علم الاقتصاد L 202201 كمتطلب كلية الزامي وكذلك مقرر التنفيذ الجبري L601449. كما تم إضافة مقررين اجباريين كمتطلب تخصص لتدعيم البرنامج بالجوانب العملية هما: تطبيقات عملية في القانون الخاص وتطبيقات عملية في القانون العام L 602442.

- كما تم إضافة مقرر أساليب البحث العلمي والقانوني L 107100 كمتطلب كلية الزامي، بالإضافة الى ذلك تقرر تخصيص 3 ساعات معتمدة لمقرر التدريب العملي (الزامي) L 602443 بعد أن كان غير مخصص له أي ساعات معتمدة .

- تم مراجعة مسميات ومحتوى بعض المقررات حيث تم تقسيم مقرر الشركات والإفلاس- وهو مقرر كان يحتوى على موضوعين مختلفين – إلى مقررين كل واحد منهما 3 ساعات معتمدة هما: مقرر قانون الشركات التجارية L 601323 ويتم تدريسه كمقرر الزامي ومقرر قانون الإفلاس L 602119 ويتم تدريسه كمقرر اختياري. كما تم تعديل محتوى مقرر الحقوق العينية حيث أضيف إليه الحقوق العينية التبعية مما اقتضى تغيير مسمي المقرر إلى الحقوق العينية (الأصلية والتبعية)، L 601416

- وضعت الكلية آلية لقياس المخرجات التعليمية المطلوبة للبرنامج ككل والمقررات الدراسية. حيث تم وضع نموذج قياس مخرجات التعليم على مستوى المقرر يقوم عضو هيئة التدريس بتعبئته.

- وتخضع عمليات التقييم لمراجعات داخلية بالإضافة إلى المراجعة الخارجية كما تخضع أسئلة الامتحانات للمراجعة الداخلية والخارجية للتأكد من ملائمة أسئلة الامتحانات وتغطيتها لمقررات المقرر وقياسها للمخرجات التعليمية المطلوبة. وقد تبين للجنة المراجعة أن أسئلة الامتحانات يتم إرسالها إلى المراجع الخارجي لتقييمها قبل موعد عقد الامتحان، غير أنه لا توجد ضوابط واضحة تتبعها الكلية لتلافي مخاطر تسرب أسئلة الامتحانات.

- اطلعت لجنة المراجعة على بعض ملفات المقررات الجديدة التي تم إضافتها للبرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة لدى الاطلاع على ملف مقرر قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية Eng 602114 أن توصيف المقرر لا يتوافق مع المعايير العالمية للمحتوى الذي يجب أن يشمله المقرر إذ لا يشمل التوصيف: الاتفاقيات التي تقيد المنافسة سواء على المستوى الافقي horizontal restraints أو المستوى الرأسي vertical restraints، وإساءة استغلال الوضع المسيطر abuse of dominant position، بما يتطلبه من تحديد السوق المعنية relevant market، والاندماج والاستحواذ merger and acquisition على الرغم من أن هذه الموضوعات الثلاثة تشكل ركائز أساسية لا يمكن اغفالها في محتوى المقرر وكان يجب مراعاه ذلك عند التوصيف. كما لوحظ أن معالجة موضوع الاغراق بشكل تفصيلي ضمن المحتوى – وهو موضوع يختلف عن قانون المنافسة – لا يتفق مع مسمي المقرر.

- تم تفعيل المحكمة الصورية لتشمل قضايا مدنية وتجارية ولا تقتصر على القضايا الجنائية وحدها.

- تم تنظيم عدة دورات تدريبية لبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس لاستخدام الوسائل الحديثة في التدريس، واللغة الإنجليزية، والجودة.

2-3 وتقترح لجنة المراجعة أن تقوم كلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية بمعالجة المسائل التالية في إطار بحثها عن التحسين المستمر لبرنامج البكالوريوس في الحقوق:

- مراعاة عدم جدوى تقسيم المقررات إلى متطلبات كلية ومتطلبات تخصص، حيث أن الكلية لا يوجد بها سوى برنامج واحد يحتوى على تخصص واحد.
- وضع الضوابط اللازمة لتلافي مخاطر تسرب الامتحانات طالما أن الكلية تجرى المراجعة الخارجية للامتحانات قبل موعد عقد الامتحان.
- النظر في إعادة توصيف المقررات الجديدة بما يتفق مع المعايير العالمية، مع مراعاة إجراء المراجعة الخارجية لهذه المقررات من قبل أساتذة يقومون بتدريس هذه المقررات في كليات حقوق عربية أو أجنبية معتمدة.

3-3 الاستنتاج

إجمالا تجد لجنة المراجعة أدلة على أن التوصيات التي تقدمت بها في شهر فبراير 2011 بخصوص المنهج الدراسي يجرى التعامل معها باتخاذ الخطوات اللازمة، وأن هناك درجة من التحسن قد بدأت في الظهور فيما يتعلق بالمؤشر الأول "المنهج الدراسي". ولذلك فإن البرنامج الآن مستوف لمتطلبات وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب فيما يخص هذا المؤشر.

4. المراجعة التتبعية للمؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيم هذا الجزء مدى التزام برنامج بكالوريوس الحقوق بجامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين، بالتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج في فبراير 2011، فيما يتعلق بكفاءة استغلال الموارد المتاحة، وأعداد الطلبة المقبولين ونسبة عدد هؤلاء الطلبة إلى عدد الخريجين ممن أكملوا متطلبات البرنامج بنجاح، ودور ذلك في القرار العام الذي اتخذته لجنة المراجعة التتبعية فيما إذا كان البرنامج المعني قد استوفى أو تجاوز مقدمات التنفيذ الواردة في 'الملحق: 1 مداخل التخطيط الخمس لمتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات' في هذا التقرير.

4-1 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة التتبعية بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى الملاحظات التالية:

- تم مراجعة سياسة قبول الطلاب وتقرر رفع الحد الأدنى من مجموع الثانوية العامة الذي يشترط توافره للقبول إلى 60%، واشتراط اجتياز امتحان مقابلة للطلاب الذين يقل مجموعهم عن الحد الأدنى لقبولهم بالكلية. غير أنه لم يتبين للجنة المراجعة المعايير التي يتم بناء عليها قياس قدرات الطلاب الذين يقل مجموعهم عن الحد الأدنى.

- بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالكلية 17 عضو هيئة تدريس (بزيادة عن عددهم عند الزيارة الميدانية للجنة المراجعة في أكتوبر 2010 قدرها 4 أعضاء) منهم 4 بدرجة أستاذ، عضو هيئة تدريس واحد بدرجة أستاذ مشارك، 12 بدرجة أستاذ مساعد وهم موزعون على تخصصات مختلفة. وقد أدى زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية إلى تخفيف العبء الدراسي عليهم.

- وقد روعي سد النقص في معظم التخصصات التي لم يكن معينا بها أعضاء هيئة تدريس. إذ تم تعيين عدد من أعضاء هيئة تدريس في التخصصات التي تعاني من نقص منها: القانون الدولي العام، القانون الدولي الخاص، المالية العامة والتشريع الضريبي. كما روعي أن يكون بعض المعينين الجدد يجيد التدريس باللغة الإنجليزية.

- كما يتم تغطية استكمال سد النقص بالاستعانة بأعضاء هيئة تدريس غير متفرغين مما أدى إلى تدريس المقررات من قبل أساتذة مؤهلين في مجال التخصص.

- أعضاء هيئة التدريس لهم مؤلفات وأبحاث منشورة في عدة مجلات ودوريات محلية وعربية. ويوجد عدد محدود من الأبحاث لأحد أساتذة القانون التجاري منشورة في إحدى المجلات العالمية وهي مجلة Arab Law Quarterly.

- يوجد تحديث للمراجع والدوريات العلمية بمكتبة الكلية، حيث يتم تزويد المكتبة بعديد من المراجع والمؤلفات العربية الجديدة .

- وقد لاحظ فريق المراجعة أن عدد المؤلفات والدوريات القانونية الأجنبية ضئيل للغاية. وربما يكون السبب في ذلك هو عدم وجود مساحة كافية مخصصة للمكتبة، ومع ذلك فقد حاولت الكلية علاج ذلك عن طريق اشتراك الجامعة في قاعدة بيانات الكترونية متخصصة في مجال القانون هي قاعدة Collection Legal، كما اشتركت في قاعدة بيانات Gale وهي تحتوى على عدد كبير من المؤلفات والدوريات الأجنبية.

2-4 وتقترح لجنة المراجعة أن تقوم كلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية في إطار بحثها عن التحسين المستمر لبرنامجها بمعالجة الجوانب التالية:

- وضع شروط مناسبة لقبول الطلاب في كلية الحقوق بناء على دراسة يتم إعدادها لهذا الغرض تجنبا لقبول طلاب غير مؤهلين في البرنامج.
- استكمال سد النقص في أعضاء هيئة التدريس بالكلية.
- استكمال النقص في عدد المراجع والمؤلفات والدوريات القانونية الأجنبية الموجودة بالمكتبة مع ضرورة التوسع في المساحة المخصصة لها.

3-4 الاستنتاج

إجمالا تجد لجنة المراجعة أدلة على أن التوصيات التي تقدمت بها في شهر فبراير 2011 بخصوص كفاءة البرنامج يجرى التعامل معها باتخاذ الخطوات اللازمة، وأن هناك مرحلة من التحسن قد بدأت في الظهور فيما يتعلق بالمؤشر الثاني " كفاءة البرنامج".

5. المراجعة التتبعية للمؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

يقيم هذا الجزء مدى التزام برنامج بكالوريوس الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين، بالتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج في فبراير 2011، فيما يتعلق باستيفاء المعايير الأكاديمية المقبولة بالمقارنة مع برامج مناظرة لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي أماكن أخرى من العالم، ودور ذلك في القرار العام الذي اتخذته لجنة المراجعة التتبعية حول مستوى تنفيذ التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، وفيما إذا كان البرنامج قد استوفى أو تجاوز مقدمات التنفيذ الواردة في 'الملحق 1: مداخل التخطيط الخمس لمتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات' في هذا التقرير.

5-1 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة التتبعية بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى الملاحظات التالية:

- نظرا لعدم وجود معايير أكاديمية وطنية في مجال العلوم القانونية في مملكة البحرين تسعى الكلية نحو وضع معايير أكاديمية للخريجين. وقد اتخذت الكلية خطوات في هذا المجال من خلال إجراء مقارنات مرجعية لبرنامجها فيما يتعلق بمحتوى المقررات المطروحة والمعايير الأكاديمية مع عدد من الجامعات العربية الأخرى.

- يوجد نظام لتقييم اعمال الامتحانات يراعى أن يكون الممتحن الخارجي متخصصا في الفرع القانوني للمقررات التي يقيم امتحاناتها. غير أنه لا توجد معايير تحدد قواعد اختيار الممتحنين الخارجيين وطبيعة علاقتهم بالجامعة اذ يتم اختيارهم بحسب ظروف كل حالة على حده.

- توجد اتفاقيات تعاون مع بعض الجامعات المصرية والأردنية، ولكن لم تجد لجنة المراجعة ما يدل على أن برامج هذه الجامعات معتمدة، كما أن اتفاقات التعاون تقتصر على أنشطة محدودة وغير مفعلة بالقدر الكافي.

- تم وضع آلية لقياس المخرجات التعليمية على مستوى المقررات الدراسية تتضمن إجراء مراجعة داخلية وخارجية لأسئلة الامتحانات وتطوير نموذج لقياس المخرجات التعليمية لكل مقرر يتولى تعبئته عضو هيئة التدريس القائم بتدريس المقرر.

2-5 وتقترح لجنة المراجعة أن تقوم كلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية بمعالجة الجوانب التالية في إطار سعيها نحو التحسين المستمر لبرنامجها:

- توسيع دائرة التعاون مع الجامعات العربية والأجنبية المناظرة مع مراعاة أن تكون برامجها معتمدة.
- العمل على وضع منهجية علمية لإعداد معايير أكاديمية للخريجين تتبناها الكلية مع مراعاة أن تكون كليات الحقوق النظيرة وبرامجها التي يتم اتخاذها كمرجعية كليات وبرامج معتمدة.

3-5 الاستنتاج

إجمالا تجد لجنة المراجعة أدلة على أن التوصيات التي تقدمت بها في شهر فبراير 2011 بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين يجرى التعامل معها باتخاذ الخطوات اللازمة، وأن هناك مرحلة من التحسن قد بدأت في الظهور فيما يتعلق بالمؤشر الثالث: " كفاءة البرنامج".

6. المراجعة التتبعية للمؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيم هذا الجزء مدى التزام برنامج بكالوريوس الحقوق بجامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين، بالتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج في فبراير 2011 ، فيما يتعلق بوضع الترتيبات الخاصة بإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة، ودور ذلك في القرار العام الذي اتخذته لجنة المراجعة التتبعية فيما إذا كان البرنامج قد استوفى أو تجاوز مقدمات التنفيذ الواردة في 'الملحق 1: مداخل التخطيط الخمس لمتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات' في هذا التقرير.

6-1 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة التتبعية بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى الملاحظات التالية:

- تقوم الكلية بمراجعة داخلية وخارجية بصفة دورية لبرنامجها كما تقوم بإعداد التقرير السنوي الذاتي بصفة دورية وتستطلع آراء الجهات المستفيدة من طلاب وخريجين وأرباب أعمال للاستفادة من التغذية الراجعة في تطوير البرنامج.
- تم إعداد خطة استراتيجية على مستوى الجامعة ويجرى العمل على وضع خطة استراتيجية للكلية بما يتوافق مع الخطة الاستراتيجية للجامعة.
- تم إقامة عدة ورش عمل وبرامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لرفع كفاءتهم. وهي تركز على اللغة الأجنبية واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس ونظم الجودة.
- لم تجد لجنة المراجعة ما يدل على وجود نظام لابتعاث أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج لقضاء فترة زمنية كأستاذ زائر للاستفادة من خبرات الجامعات العربية والأجنبية النظيرة في مجال تخصصه

6-2 وتقترح لجنة المراجعة أن تقوم كلية الحقوق جامعة العلوم التطبيقية بمعالجة الجوانب التالية في إطار بحثها عن التحسين المستمر لبرنامجها:

- وضع خطة استراتيجية للكلية بما يتوافق مع الخطة الاستراتيجية للجامعة.

- وضع برامج أكثر فاعلية لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في مجال التخصص، بما في ذلك وضع نظام لابتعاث أعضاء هيئة التدريس في جامعات عربية أو أجنبية مع مراعاة أن تكون هذه الجامعات معتمدة.

3-6 الاستنتاج

إجمالا، تجد لجنة المراجعة أدلة على أن التوصيات التي تقدمت بها لجنة المراجعة في شهر فبراير 2011، بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة يجري التعامل معها باتخاذ الخطوات اللازمة، وأن هناك مرحلة من التحسن قد بدأت في الظهور فيما يخصص المؤشر الرابع: "فاعلية إدارة وضمان الجودة".

7. الاستنتاج العام

أسفرت عملية المراجعة التتبعية التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والتدريب، والتابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، لبرنامج الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية بمملكة البحرين عن النتيجة التالية :

أن برنامج بكالوريوس الحقوق قد تعامل بنجاح مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلية للبرنامج، والصادر في شهر فبراير 2011 وهي الآن قيد المعالجة من خلال القيام بالخطوات المناسبة وأن مرحلة من التحسن قد بدأت في الظهور. ومن ثم هنا فان البرنامج يحظى الان بثقة لجنة المراجعة.

ملحق رقم (1): مداخل التخطيط الخَمس لمتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات

i. هناك أدلة على الكثير من الممارسات الجيدة نتيجة للتنفيذ الشامل للتوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة في بخصوص المؤشِّر؛ أو

ii. لقد قام الفريق المسئول عن البرنامج بمعالجة وافية للتوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة في فبراير 2011 بخصوص المؤشِّر ونفَّذ تلك التوصيات بشكل كامل؛ أو

iii. التوصيات التي أصدرتها لجنة المراجعة في شهر فبراير 2011 حول هذه المؤشر هي الآن قيْد المعالجة من خلال القيام بالخطوات المناسبة (إضافة إلى وضع سياسة جديدة أو تشكيل لجنة معينة) وأن مرحلة من التحسين قد بدأت في الظهور، (لكنها لم تظهر بشكل كامل حتى الآن)، بخصوص المؤشِّر؛ أو

iv. هناك أدلَّة موثَّقة على أن التوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة في فبراير 2011 بخصوص المؤشِّر قد تمت معالجتها في الخطة التحسينية، ومن المتوقع (بحسب الفريق المسؤول عن البرنامج) أن يتم الشروع في تنفيذها في وقت آخر لاحقاً؛ أو

v. لم يتم التعامل مع التوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة في شهر فبراير 2011 حول المؤشر بصورة كافية لا في خطة العمل ولا في التدخلات التي يقوم بها أعضاء الهيئة الأكاديمية في المؤسسة.